رؤية استشرافية للنظام الدولي القادم ودور الولايات المتحدة فيه

د. خليدة كعسيس- خلاصي

جامعة بومرداس

ملخص:

مع تفكك الاتحاد السوفياتي، خرجت الولايات المتحدة المنتصرة منفردة بقيادة العالم، إلا أن الجدل داخل مراكز البحوث الأمريكية والغربية عمومًا بقي يلقي بظلاله على المشهد الدولي، ذلك أن هزيمة الخصم لا تعني بالضرورة انتصارًا مطلقًا، خاصة إذا كانت هزيمة هذا الخصم ناتجة عن اختلالات بنيوية داخلية حادة كان يعانيها. حيث عادت الأسئلة من جديد، هل الولايات المتحدة "مؤهلة" لقيادة العالم وإعادة رسم خرائطه من جديد بما يضمن إعادة إنتاج هذه القوة وإطالة عمر الإمبراطورية الأمريكية، وهل سيستمر الواقع الدولي الراهن بحيث لا تبدو في المستقبل المنظور قوى أخرى قادرة على المنافسة أو المشاركة في صناعة القرار الدولي .

Abstract:

With the Collapse of the Soviet Union, the victorious United States emerged unilaterally led by the world, but the debate in American and Western research centers in general Casts a shadow over the international scene. That the defeat of the opponent does not necessarily mean an absolute victory, especially if the defeat of this adversary is caused by internal structural imbalances He was suffering. Where the questions came back if United States is "qualified" to lead the world and re-map it to ensure the reproduction of this force and prolong the life of the American Empire. Will the current international reality continue so that in the foreseeable future no other competitive forces is Able to compete or participate in international decision-making.

مقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة تعدّدت الاجتهادات والقراءات بشأن توصيف شكل النظام الدولي و واقعه، وتباينت هذه الاجتهادات بين رؤية تطرح فكرة وجود نظام أحادي القطبية و أخرى تروّج لوجود نظام متعدد الأقطاب . وبالرغم من الحجج التي استندت إليها كلتا الرؤيتان من حيث المقوّمات و التراتبية، فإن أيًا منهما لم تتمكن من رصد الأدلّة الواقعية التي تدعّم وجود أحد النظامين الموصوفين، كما أن أيًا منهما لم يستطع تقديم حجج تؤكد غلبة احتمال نشأة أحد هذين النظامين واستقراره في المستقبل المنظور. و فضلا عما يعكسه هذا العجز عن التحديد الدقيق لطبيعة النظام الدولي من أزمة في علم العلاقات الدولية، فإنه يعكس أزمة في واقع العلاقات الدولية ذاته[1]. فقد بدا هذا النظام للكثير من الباحثين والمختصين في بداية التسعينات ملتبسا في ظل تعدُّد إقترابات وصفه وتعريفه. كما ارتبط هذا الالتباس اليوم بعدم قدرة القوة العظمى الوحيدة على ممارسة دور قيادة العالم بشكل محكم خاصة في ظل بروز قوى أخرى منافسة.

في هذا السياق تواجه الولايات المتحدة تحديات عديدة واستحقاقات كبيرة الأمر الذي يرى فيه العديد من المراقبين بداية نهاية الإمبراطورية الأمريكية التي وصلت إلى ذروة السيطرة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، فيما يرى البعض الآخر أن أمريكا ستبقى في أوجِها ومازال المجال أمامها متاحا من دون مخاطر جدّية للحفاظ على تماسكها وحصانتها الداخلية والمزيد من الهيمنة والتفوق على الصعيد العالمي.

أثار هذا الجدل جملة من التساؤلات أهمها:هل نحن بصدد إمكانية تراجع قوة عظمى ؟ وفي حال تحقق ذلك هل نحن بصدد تأسيس نظام جديد؟ وهل سيكون القرن الأمريكي بهذا الاختصار؟

وهي تساؤلات مطروحة بقوة على الواقع الدولي الراهن لمحاولة فهم احتمالات المستقبل المنظور وبناء سيناريوهات للتعامل معه.

I. الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية

يعدّ تراجع القوة الأمريكية هاجسا عميقا أرّق أعمدة الفكر الاستراتيجي الأميركي منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبر بول كينيدي" Paul Kennedy " أول من تناول فكرة وصول الولايات المتحدة لنقطة "التمدد المفرط" لتبدأ بعدها رحلة التراجع. غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات كتَم هذا الهاجس وأيقظ نقيضًا له اختصره فرانسيس فوكوياما في "نهاية التاريخ" أين اكتسح العالم الرأسمالي إحساس بالنصر النهائي. لكنه لم يلبث أن ظلّلته غيوم الشكوك تدريجيًا لتطمسه تمامًا مع انفجار الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة عام 2008. ليعود الأرق من جديد لنظريتي بول كينيدي حول صعود و انهيار الحضارات، و نظرية الدورات الاقتصادية التي طرحها نيكولاي كوندراتيف في عشرينات القرن الماضي. يعني ذلك أن الولايات المتحدة قد انتقلت خلال ثلاثة عقود تقريبًا من "يقين" القوة إلى "الشك" بها، وأصبح اهتمام مراكز الدراسات والمفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة هو التحقق من مدى صحة كلتا الحالتين.

إذن يدور الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ومكانتها في النظام الدولي منذ منتصف الثمانينات وحتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد افتتح هذا الجدل المؤرخ الأمريكي "Paul Kennedy" من خلال كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" والذي تبنّى مفهوم التوسع الإمبراطوري المفرط "Imperial over stretch " الذي سيؤدي إلى زوال الإمبراطورية، هذه الإمبراطورية التي سيكون سقوطها مدّويا(2)، فالقوة العظمى تتجه نحو الانحدار إذا ما توسعت في استخدام قوتها العسكرية بأكثر من إمكانياتها الاقتصادية(3). من جهة أخرى يعتقد روبرت جلبين "Robert Gilpin"أن الدول تسعى إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوّسع الإقليمي السياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدّية مع المنافع الحدّية أو تزيد عليها (4) . فعندما تزداد قوة الدولة تسعى هذه الأخيرة إلى بسط سيطرتها الإقليمية و نفوذها السياسي والاقتصادي، وبالمقابل تزيد هذه التطورات قوة الدولة، إذ يتوافر لديها مزيد من الموارد وفائض اقتصادي مطلوب لممارسة السيطرة على النظام(5). لذلك فإن صعود الدول والإمبراطوريات المسيطِرة وسقوطها دالتان ترتكزان إلى حد كبيرعلى توليد هذا الفائض الاقتصادي تم تبديده في نهاية المطاف. فلو كانت هذه العلاقة بين نمو قوة الدولة وسيطرتها على النظام علاقة خطية فستكون النتيجة القدرة على إنشاء إمبراطورية شاملة في نهاية المطاف، وعدم تحقيق ذلك ناجم عن أن ثمة قوى موازنة تعمل على إبطاء الاندفاع نحو التوسع ووقفه في نهاية المطاف. ونظرا لتأثير هذه القوى الموازنة فإن الدولة عندما تزيد سيطرتها على النظام الدولي تبدأ في مرحلة معينة بمواجهة تزايد تكاليف المزيد من التوسع وتناقص عوائده، أي الوصول إلى عدم التوازن بين القوة الداخلية و الإلتزام الخارجي، وينطبق هذا على ما سماه " George Modelski " بالدورات الطويلة الأمد للقيادة العالمية، والتي تفترض جدلا أن الولايات المتحدة تشهد المرحلة الأخيرة لدورة قيادتها للعالم، وأنها تقترب من تآكل هذه القيادة والتي يرافقها صعود قيادة بديلة.

تجمّع حول هذا المفهوم وطوّره مجموعة من الباحثين الأمريكيين عرفوا بأصحاب مدرسة الاضمحلال " The school of Decline". إلا أن ما عرفته الولايات المتحدة في تسعينات القرن الماضي من تمدد عالمي وهيمنة كونية وعولمة شاملة، أزاح فكرة اضمحلالها كقوة وحيدة مهيمنة على النظام العالمي. وقد سادت هذه الرؤية منذ تفكك الإتحاد السوفياتي مرسّخة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تمتلك من عناصر القوة الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية وتمتلك تَصوّرا لإدارة العالم ما يجعلها القوة الأعظم والوحيدة من نوعها في العالم. غير أن هذه الصورة بدأت في التراجع مع مطلع القرن الحادي و العشرين بوصول إدارة جورج بوش

الابن إلى السلطة و خوضه حربين عرضتا مصداقية القوة الأمريكية للنقد ،إضافة إلى الأزمة الاقتصادية و المالية الحادة التي يمرّ بها الاقتصاد الرأسمالي،وذلك بالتزامن مع بروز قوى دولية صاعدة (BRICS) و على وجه الخصوص الصين.

لذلك لم يكن مستبعدا أن يتجدّد الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية وحول ما يهدّد عناصر ومقومات قوتها ونفوذها. فهل دخلت الولايات المتحدة اليوم مرحلة معقدة نتيجة التحديات الكبرى التي تواجهها؟ وهل بإمكانها الاستمرار في قيادة العالم؟ أم أنها في بداية أفول نجمها ؟

1. موقع التاريخ من التغيرات العالمية

لا يمكن في التقاليد العلمية تفسير الواقع بدون العودة إلى التاريخ لفهم العوامل التي حكمت حركة التطوّر في مراحلها. لكن مدى الاعتماد على التاريخ كنموذج يمكن تكراره في المستقبل وكاجتهاد نستشرف من خلاله سيناريوهات مستقبلية محتملة هو موضوع جدل كبير في العلوم المختلفة طبيعية كانت أم اجتماعية. واستنادا إلى هذا الطرح فإن الاعتماد على توصيف أوضاع أو أطر تفسيرا تاريخيا هو توصيف ذو طبيعة ساكنة (Static) لا يمكنه أن يقدّم فهمًا سليمًا لما يجري في عالم اليوم، لذلك يتعيّن الاعتماد على اقتراب يراعي الطبيعة التطوّرية الهيكلية والغير مكتملة للواقع الراهن[6].

يكشف استقراء تطور علم العلاقات الدولية عن هيمنة إقترابات رئيسية على التنظير لهذا العلم وهي:

- الاقتراب السلوكي Behavioral Approach
- الاقتراب الهيكلي Structural Approach
- الاقتراب التطوري Evolutionary Approach

ولكل اقتراب عيوبه ونواقصه لم يتم تجاوزها إلا في إطار ما أصبح يعرف بالحركة " المابعدية" [7].

يركّز الاقتراب السلوكي على رصد وفحص السلوك والظواهر القابلة للملاحظة والقياس. بينما يركّز الاقتراب الهيكلي على رصد هياكل كل القوة والتفاعلات بينها الغير قابلة بالضرورة للملاحظة والقياس باعتبار تلك الهياكل هي المحددات الفعلية لأي سلوك. والمشكلة الرئيسية في هذين الإقترابين هو الطابع الساكن بسبب أنهما يركّزان على ما يُتصوّر أنه واقع قائم وثابت ومستقر نسبيا يتطلب وصفا وتفسيرا. لذلك حاول الإقتراب التطوري تجاوز هذه المشكلة التي تعيق دراسة مراحل التحوّل والانتقال، أي العمليات التطورية عامة ،من خلال جمعه لكلا الإقترابين السلوكي والهيكلي بافتراض وجود تفاعل بين السلوك القابل للملاحظة والهيكل الغير قابل للملاحظة. حيث يعتمد تفسير أي ظاهرة على فهم نتاج هذه التفاعل. كما يقوم هذا الإقتراب بمحاولة فهم التغيّر في السلوك وفي الهيكل عبر الزمن باعتبارهما متغيرين رئيسين يؤثران في الظاهرة عامة وفي مآلاتها. من هذا المنطلق يعتمد الاقتراب التطوري أداة تحليلية للإجابة على إمكانية إعادة نماذج تاريخية من عدمها وذلك في إطار عمليات التحوّل الجارية في فضاء النظام الدولي اليوم. في هذا السياق يمكن أن نلمح في إطار الإقتراب التطوري نظريتين أساسيتين:

- نظرية التطور الخطي "Linear Evolution Theory" التي تعتبر أن العمليات التطورية التاريخية تَنْحو لأن تكون غير قابلة للتكرار، أي لا يمكن إعادة إنتاج النماذج أو الخبرات السابقة بشكل كامل. وذلك استنادا إلى أن خبرة التعلّم البشري تحول دون إنتاج الخبرات ذاتها مرة أخرى، خاصة في حالات التدافع والتصارع بين قوى مختلفة. وعليه فإن تراكم آثار السلوكيات الماضية ستؤدي إلى تغيير جوهري في هياكل القوة والعلاقات المحددة للتفاعلات والسلوكيات المستقلة والكامنة وراءها [8].
- نظرية التطور الدروي "Cyclic Evolution Theory" أو نظرية الدورة التاريخية التي تفترض أنه رغم تحرك الزمن قدما ولا يمكنه العودة للوراء، فإن العمليات التاريخية يمكن أن يكون لها منطقها المعاكس، حيث يمكن أن تتحوّل إلى إعادة إنتاج نماذج تاريخية سابقة ،ووفقا لهذه الرؤية فإن المستقبل يمكن في بعض الأحيان أن يماثل الماضي دون أن يكرره بشكل تام، وعادة ما يتمّ ذلك وفقا لدورات تاريخية منتظمة ومتكررة.

إن التمييز بين كلتا النظريتين ليس بتلك الصرامة والدّقة في الواقع العملي. ذلك إذا كان المستقبل مختلفا بشكل تام عن الماضي فلن يكون هناك بالتالي أية إمكانية لوضع تصنيفات للعمليات التاريخية، ولن يكون هناك إمكانية للتنبؤ مطلقا. وفي المقابل إذا كان المستقبل دائما مماثلا للماضي، فلن يكون هناك أي شيء عصيّ على التنبؤ، بل لن تكون الحاجة للتنبؤ مطلقا. وعليه فإن احتمال إعادة إنتاج التاريخ أو استمرار بعض عناصره إنما يرتهن بمدى حدود خبرة التعلّم بحدود التدافع بين مختلف القوى، كما هو رهن بالتغيّر الذي يحدث على مستوى الهياكل الكلّية للقوة والتفاعلات.

وعندما نحاول إسقاط هذا الطرح النظري على واقع العلاقات الدولية سنجد أن هناك رؤيتان تتنازعان المشهد العام:

- **الأولى**: وهي تؤكد على أن التمدد المفرط "Overstretch" كان دوما بداية لزوال الإمبراطوريات العظمى واضمحلالها عبر التاريخ، ولن تكون الولايات المتحدة استثناءً لهذه القاعدة.
- **الثانية**: وهي أكثر تفاؤلا، تعتقد و تؤمن باستمرارية القوة الأمريكية وهيمنتها للعالم باعتبار أن القوة الأمريكية هي قوة متعددة الأبعاد "Multi Dimensionnal"، وأن أمريكا هي استثناء لهذه الحتمية التاريخية.

يصعب أن تكون، تلك التحوّلات السياسية والتاريخية الكبرى، نتاج قوة واحدة حتى ولو كانت قوة عظمى، وإنما هي محصّلة تفاعل عدة عوامل وتطورات تحدث عادة على جانبي الصراع، وإن كان وزن وتأثير هذه العوامل يتفاوت بشكل نسبي[9]. إذن محاولة الكشف عن بعض التحوّلات العميقة الحاصلة تحت الاضطرابات السطحية، سيمكّن من فهم الحالة الدولية الراهنة فهما علميا صحيحا، وذلك من خلال عدسة "المادية- الجغرافية- التاريخية"[10].

لقد أكّدت الخبرة التاريخية للنظام الدولي أن آفة القوى الكبرى كانت دوما و ما زالت هي "الإنكار" "State of Denial"[11]. فلم تعترف آثينا بالتراجع إلا عندما دخل الإسبارطة عقر دراهم في نهاية سلسلة الحروب البلوبونيزية (Péloponnèses)، كما لم تعترف روما بالتراجع إلا عندما مزقتها القبائل الجرمانية البربرية. وحتى الدولة الإسلامية في القرن الثالث عشر أنكر حكامها حالات التراجع، مرورا بنابليون وبسمارك وهتلر والخلافة العثمانية والإمبراطورية البريطانية والإتحاد السوفياتي. وكما هي القاعدة ينكر الأمريكيون اليوم أن بلادهم في تراجع حيث يجادل الكثير منهم بأن أمريكا هي "استثناء" من هذه الحتمية التاريخية. يؤكد Steven walt على أن هذا النمط السلوكي هو المعتاد بين القوى الكبرى حيث أن الاعتقاد بالخصوصية والتميز هو القاعدة وليس الاستثناء[12].من جهته يعتبر Robert Keohane مؤسس الاتجاه الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية "Neoliberalism " بأن ما يخيف منكري التراجع من اختصاصين وأكاديميين وسياسيين ليس هو الإحباط أو التهديدات الراهنة ،إنما هو احتمال تراجع وسقوط أمريكا على المدى البعيد.

ترتكز مشكلة الولايات المتحدة الأساسية على أساس أن نخبة ما زالت تحكم دوائرها الفكرية والسياسية تحتفي بالهيمنة والتفوق الغربي وترفض الاعتراف بتراجعه، كما تصرّ على إنكار صعود الآخرين. فالأمريكي مأخوذ بطبعه إلى فكرة تسيطر على تفكيره تجعله مقتنعا بأن بلاده هي الأقوى وأن العالم خارجها صغير، وأن المكانة التي تشغلها بلاده كقوة عظمى وحيدة مهيمنة في العالم هي حقيقة يصعب التخلّي عنها أو تصوّر زوالها. وهي فكرة تعكسها مقولة للمؤرخ الأمريكي "هوفستاد" مفادها أن الأمريكي يرى أن بلاده لا تحتاج لأن يكون لها إيديولوجية لأنه مقتنع بأن أمريكا هي ذاتها الإيديولوجية[13] ،ولهذه الفكرة أسبابها ومنطقها وحججها.

كان حلم الاضطلاع بدور عظيم على المسرح العالمي عميق الجذور في الشخصية الأمريكية حيث بدت الولايات المتحدة على الدوام في نظر قادتها "جنينا لإمبراطورية عظيمة"[14]. وبالفعل عاش الأمريكيون قرنا كاملا من التاريخ أحيطوا فيه بكل ما يثبّت هذه الفكرة في عقولهم وذلك منذ ظهور مصطلح القرن الأمريكي عام 1914 وبدء أمريكا جذب موازين القوة العسكرية والإنتاجية [15] .ثم جاءت الحرب

العالمية الثانية لتتوَّج الولايات المتحدة زعيمة للعالم الغربي تلتها عقود الحرب الباردة التي رسّخت الفكرة، ثم نهاية الحرب الباردة وزوال القطب المنافس بحيث تعززت الفكرة بتحوّل النظام العالمي إلى قوة عظمى وحيدة مهيمنة عليه. ومن أهم المؤلفات التي تناولت فكرة القوة العظمى الوحيدة هو كتاب ديفيد كاليو David P.Calleo الأستاذ بجامعة هوبكينز بعنوان " حماقة القوة: وهم أمريكا القوة الوحيدة " Follies of power : Americas Unipolar fantasy " يشرح المؤلف في كتابه هذا الشعور المتأصِّل في العقل الأمريكي بالقول أن الخيال السياسي الأمريكي يجد من الصعوبة عليه أن يفكر في أي نظرة أخرى للعالم ما عدا قوة وهيمنة الولايات المتحدة عليه. فمفهوم الهيمنة سيبقي مستحوذا على الخيال الرسمي لأمريكا ما دامت هوية الأمة الأمريكية محدّدة الملامح في صورة ترى فيها نفسها هي أقوى وأغنى دولة في العالم. و رغم ما حدث من أخطاء في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن التي قد تخمد هذه النزعة، إلا أن الخيال الأمريكي الذي رسم ملامحه تراث أجيال، خلق للأمريكيين صورة وحيدة لأنفسهم لم يتصوروا أن يكونوا خلاف ما هي عليه[16].و يعتبرCalleo أن إدراك وفهم القوى التي تصنع التحولات الكبرى في التاريخ تحتاج إلى قفزات خلاقة من خيال الأمة.

اليوم وفي عالم يتطوّر بسرعة في الأخذ بالتعددية في توزيعه للقوة و الثروة، فإن التمسك بنظرة ثابتة لعالم القطبية الأحادية سيعزل أمريكا عن حقيقة ينبغي لها أن تتواءم معها. فعندما تتحدى الولايات المتحدة تيار التاريخ المتدفق فسيصبح ذلك خطرا عليها وعلى العالم. ولتجنب الولايات المتحدة مثل هذا المصير يتطلب إعادة صياغة للخيال الجيوبوليتيكي للبلاد والتحوّل عن نغمة الغطرسة المغلفة بعبارات الاستثنائية الأمريكية.

كما تطرّقت من جهتها Sarah Sewall أستاذة الأمن القومي بكلية كيندي للدراسات الحكومية (شغلت في عهد كلينتون منصب نائب مساعد وزير الدفاع) في دراسة لها بأن صُناع السياسة في الولايات المتحدة لا يقدّرون بما فيه الكفاية كيف أن التغيير في النظام الدولي يعمل على تقويض أمن الولايات المتحدة وطريقتها في الحياة، وأن التحدي الإستراتيجي الأكبر الذي يواجهها هو قدرتها على إحياء النظام الدولي من جديد بحيث تستطيع الاحتفاظ بقوتها في الوقت الذي يحدث فيه التحوّل في البيئة الدولية[17].

أما عن منكري التراجع الأمريكي "Antideclinist" أمثال Robert Kagan صاحب كتاب "العالم الذي صنعته أمريكا" "The world America made" و Robert Lieber مؤلف كتاب "القوة والإرادة في المستقبل الأمريكي " Power and willpower in America"، فكلاهما يقدّم حججا مقنعة لماضي وحاضر ومستقبل النظام العالمي الذي أوجدته الولايات المتحدة، كما يظهران ثقتهما المفرطة في طرح تأكيدات حول شكل المستقبل باعتبار أن بعض التوجهات أو الأوضاع السياسة هي حتمية و لا رجعة فيها . ودليلهم هو ديمومة النظام الدولي الليبرالي الذي دشنته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى وجود حلفاء مؤمنين بما يسمى بالتعددية القطبية المتناغمة" Multipolar Harmony"[18] ،وهذا عكس ما يسمّيه Richard Haas المؤمن هو الآخر باستمرارية التفوق لكن في ظل نظام دولي عديم الأقطاب "Age of nonpolarity " [19].

إلا أن أكثر الفرضيات قبولا بين علماء العلاقات الدولية تناقض وترفض هذه الرؤية على اعتبار أن عالم السياسة هو عالم يسوده شعور متأصّل من عدم اليقين من جهة، و من جهة أخرى هو عالم يتسّم بالغياب الفطري الطبيعي للانسجام بين الوحدات الموجودة فيه. وبناءً على ذلك فإن الجميع متفق على أنه في عالم السياسة لا يوجد شيء يدعى (أمر لا مفر منه) أو بأن الانسجام فعليا غير موجود[20]. لذا، فإن مؤيدي التراجع أو منكريه من السياسيين والإيديولوجيين والإعلاميين يقومون بمزج المعرفة والتكهن بالمتغيرات من أجل دعم استنتاجاتهم بصورة مزاجية أكثر من اعتمادهم على أدلّة منهجية أو منطق مقنع. وعلى عكس هؤلاء نجد علماء السياسة حريصون على ملاحظة درجة اليقين التي تتسم بها السياسة الدولية وارتباط ذلك بالاستدلالات التي سيتم التوصل إليها.

هذه بعض الآراء التي جاءت ضمن تيار متدفق في الولايات المتحدة و العالم، وكلها تنته إلى أن العالم يتغير وأنه

يجب على الولايات المتحدة أن تهيئ نفسها لعالم سوف يكون فيه شركاء في تشكيل النظام الدولي الجديد وإدارته، وذلك رغم استمرار أقطاب مدرسة الإنكار الذين لا يزالون متمسكين بفكرة أن بقاء أمريكا القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة قدَر ومصير لن يتغير.

II. عناصر القوة ومؤشرات التراجع للولايات المتحدة

ا - عوامل القوة الأمريكية:

يعتبر Richard Haas من المروّجين لفكرة أن النظام الدولي يتجه نحو نظام عديم الأقطاب مرجعا ذلك إلى عدم قدرة مجموعة من الدول على منافسة الولايات المتحدة رغم تزايد قوة المنافسة. ومردّ ذلك حسبه يعود إلى[21]:

I- عدم تكافؤ قوة الدول الصاعدة مع القوة الأمريكية:

- تزايد معدل النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي القومي للصين عن نظيره الأمريكي لا يذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية و الانتشار، بل يوجّه لتلبية حاجيات تزايد السكان.
- لا يتحرك الإتحاد الأوروبي كأمة واحدة (دولة قومية) وسياساته الخارجية غير متناسقة لذلك فهو غير قادر على لعب دور القوى الكبرى.
- اليابان من جهتها تعاني من غياب الثقافة السياسية للأمة للعب دور القوى الكبرى.
- روسيا تعاني من أزمات اقتصادية وتحديات داخلية تفقدها تماسكها.

II- السلوك السياسي الأمريكي الذي يقوّض ظهور قوى منافسة.

III- استمرار اعتماد القوى الكبرى على النظام الدولي الحالي لأنه يخدم استقرارها السياسي ورفاهيتها الاقتصادية.

وفي الوقت الذي لا يتوقع فيه Richard Haas صعود قوى أخرى بسبب القوة الأمريكية سينتهي النظام ليحلّ محلّه نظام عديم الأقطاب، وهذا استنادا إلى التفسيرات التالية:

الأول ← ذو بعد تاريخي ويتعلق بعملية نمو الدول التي تشهد توليد وتراكم الموارد البشرية، المالية والتكنولوجية والتي تؤدي إلى الرفاهية. وهو الأمر المحفّز لصعود قوى جديدة لا يمكن إيقافها، حيث تنتج مجموعة من مراكز القوى القادرة على التأثير إقليميا وعالميا.

الثاني ← يتعلق بالسياسة الأمريكية في مجال الطاقة، حيث أن زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي عليه أدى إلى ارتفاع أسعاره مما سيجعل من الدول النفطية المصدّرة قوى عالمية سيكون لها قدرة التأثير بعد انتقال مصادر الثروة إليها وزيادة معدل النمو فيها.

الثالث ← يتعلق بظاهرة العولمة التي دعّمت نظاما عديم الأقطاب من خلال اتجاهين:

- التدفق عبر الحدود يكون خارج إدارة وسيطرة الحكومات مما قلّل تأثير القوى التقليدية.
- هذا التدفق يعزز من قوى الفاعلين غير الدول التقليدية مثل الشركات المتعددة الجنسياتو الجماعات الإرهابية[22].

من جهته رغم تأكيد Zbigniew Brezinski على عدم تجاهل علامات التحذير التي تقدمها الخبرة التاريخية لانهيار القوى العظمى بالنسبة لواقع الولايات المتحدة الراهن، ورغم إقراره بأن اضمحلال الإمبراطوريات قد اتّسم بالتضخم الاقتصادي والعجز في الميزانية والاهتمام بالتوسيع الخارجي المكلّف والتفكك الداخلي، إلا أنه يؤكد على أن هناك اختلافات بين هذه الظروف والوضع الأمريكي اليوم . ذلك أنه في كل حالات اضمحلال الإمبراطوريات، أدى التدهور الاقتصادي الذي حدث جراء الحروب إلى اضمحلال سكاني بشكل كبير قبل أن يتبع ذلك انهيار في النخبة السياسية الحاكمة، وتلك العوامل جميعها لا تبدو متحققة في الحالة الأمريكية الراهنة[23]. واستنادا إلى هذا لا تستطيع أية قوة إزاحة الولايات المتحدة من موقع الزعامة إلا في الحالات الثلاث الآتية[24]:

1- إذا ما توسعت الولايات المتحدة في اهتماماتها وأدوارها العالمية بما يحمّلها أعباء تفوق طاقتها.

2- إذا ما تفجّرت تناقضات داخلية إثنية عرقيه و دينية واقتصادية تؤدي إلى شرذمة الولايات المتحدة وإضعافها.
3- إذا استشرى الفساد سيؤدي إلى زعزعتها وتدميرها اقتصاديا سياسيا وبنيويا وإحلال الفوضى محل الاستقرار والتماسك الدولي.

لا يمنعنا الإعتراف بمصادر قوة الولايات المتحدة القائمة على ثلاثة أعمدة : القوة العسكرية - الاقتصاد الضخم المبني على التفوق العلمي و التكنولوجي- الجاذبية الثقافية ونمط الحياة ، من التساؤل عن مدى قدرة الولايات المتحدة على تحمل الأعباء السياسية والاقتصادية والمالية للسياسة التوسعية وكذا أعباء الحروب الوقائية المتبعة من قِبل إدارة المحافظين الجدد وحتى الآن. فأطروحة انحطاط الهيمنة الأمريكية التي راجت منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم تلق الإجماع التام سواء في الأوساط الأمريكية أو غيرها. فالتراجع خاصة على الصعيد الاقتصادي لا يمكنه أن يشكّل مؤشرا أو حجة على التراجع الأمريكي لأنها مجرد خسائر مؤقتة أو جزئية حسب منكري التراجع. وقد أكّدت فترة التسعينات من القرن الماضي تلك التحفظات المتعلقة بأطروحة انحطاط القوة الأمريكية وذلك لما حققته:

- اقتصاديا : شهد الاقتصاد الأمريكي يقظة حقيقية أعادته إلى الريادة في مجالات حيوية كالنمو والتنافسية والإنتاجية[25]. فقد اعتبر الباحث "Trevor Evans" أنه في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي سجّل الاقتصاد الأمريكي قفزته الأقوى نحو النمو منذ أكثر من 25 سنة، حيث عادت الربحية للشركات الأمريكية المنهارة[26] .
- سياسيا : استعادت الولايات المتحدة زعامتها وتفردها بشكل غير مسبوق خاصة بعد حرب الخليج الثانية.
- ثقافيا : فتحت عولمة الاتصال آفاقا جديدة للنموذج الأمريكي لكي ينتشر بشكل أكبر وذلك من خلال هيمنة الشركات الأمريكية لمجالات الإعلام والمعلومات والاتصال[27].

بذلك تخطّت الولايات المتحدة على حد قول Hubert Vidrine مرحلة القوة العظمى لتمتد إلى مرحلة الهيمنة الشاملة وتصبح تلك القوة المهيمنة عبارة عن عولمة أمريكية أو امبريالية أمريكية أو عولمة من صنع أمريكي. لكن مع بداية الالفية الثالثة و بداية الأزمة المالية والاقتصادية عاد الحديث عن تراجع بل بداية أفول نجم الولايات المتحدة كقوة مهيمنة [28] .

فرضت سلسلة من الأحداث المتلاحقة منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي بدءًا بانهيار الإتحاد السوفياتي و وصولا إلى هجمات سبتمبر 2001 والحرب على العراق وأفغانستان إعادة طرح العديد من التحاليل ذات الصلة بالتحولات التي تطبع عالمنا المعاصر وفي مقدمتها الهيمنة في النظام العالمي وإسقاطاته على الحالة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم[29].

فهل يمكن للولايات المتحدة أن تستجمع تماسكها السياسي والاقتصادي وتوحِّد إداراتها لوضع وتنفيذ إستراتيجية قيادة عالمية مستدامة في القرن الحادي والعشرين؟ أما أنها لن تصمد في وجه التحديات التي ستواجهها؟

مبدئيا يتفق علماء السياسة في الولايات المتحدة على أن هناك ثلاثة شروط لابد من توفرها لرسم استراتيجية قابلة للبقاء وهي:

- توافق النخبة .
- توافق الرأي العام.
- وضوح كلي للأهداف.

توفرت هذه الشروط في إستراتيجية الاحتواء والردع التي تبنتها الولايات المتحدة منذ عام 1948 . فقد تمتعت الولايات المتحدة إلى جانب مكوّنات القدرة المادية بوجود توافق "Consensus" فريد من نوعه لدى الرأي العام الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج أمريكا منتصرة على الفاشية، ما أدى إلى تعزيز فكرة اقتران القوة الأمريكية ومسؤولياتها في العالم. وقد صاغ المثقفون هذا التوجه بشكل محدّد. كما كانت الأهداف العليا لأمريكا واضحة وجليّة في مواجهة المعسكر الشيوعي و استمر هدا المنظور للعالم لعقود. ومع انتهاء الحرب

الباردة شهدت الولايات المتحدة تراجعا نسبيا في حالة التوافق التقليدي بين النخبة والرأي العام . تراجُع هذا التوافق يعتبر مؤشرا على تآكل الأساس الذي يقوم عليه بناء الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد افتقدت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 هذه الشروط، حيث ظهر بعدها أن النخبة منقسمة و الرأي العام منقسم ،كما أنها تفتقد الوضوح الكلي للسياسية الخارجية. فخطة حرب العراق موجودة في حقيبة ديك تشيني منذ 1992 تحت اسم "دليل التخطيط الدفاعي" لتصبح نافذة في عام 2003، أما إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 فقد اتضح أنها مستخلَصة من برنامج "القرن الأمريكي الجديد" الذي وضعه المحافظون الجدد. وبذلك تعبّر الوثيقة عن توجه إيديولوجي لفريق وليس لكل الأمريكيين.

ب - مؤشرات تراجع القوة الأمريكية

لم يكد التاريخ يخطو الخطوات الأولى من القرن الحادي والعشرين الذي أرادته الإدارة الأمريكية أن يكون أمريكيا بامتياز حتى بدأ هذا العالم يخرج من مرحلة الذروة التي بلغتها السيطرة الأمريكية في تسعينات القرن الماضي. إذ فقدت مكانتها على مستوى الإيديولوجيا الرأسمالية بوصفها النظام النهائي للتاريخ، حيث أدّت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى تدمير الكثير من اقتصاديات العالم وبالتالي تفاقُم مزيد من الأزمات والمشاكل حتى في عمق مراكز النظام الرأسمالي ذاته، خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008. هذا بالإضافة إلى الفشل العسكري في حربين ضد خصوم لا يملكون من عناصر القوة التكنوعسكرية الأمريكية الحديثة[30] . و على أنقاض الفشل الإيديولوجي والعسكري للولايات المتحدة فقد عجزت عن الاحتفاظ بدور الشرطي والمرشد السياسي والأخلاقي العالمي المترافق مع تراجعها الاقتصادي في العالم، وسط ملامح بروز قوى صاعدة تؤشر لتبلور التعددية على حساب الأحادية القطبية.

ازداد الجدل بشأن القوة الأمريكية التي تمرّ بنوبة أخرى من التراجع، هي الموجة الخامسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفقا لعالم السياسة الألماني Joseph Joffe الذي اعتبر أن الولايات المتحدة مرّت بخمس موجات من التراجع[31]:

الأولى : في أواخر الخمسينات فيما عرف بصدمة سبوتنيك "spoutnik "، أي فجوة التقدم في صناعة الصواريخ بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي التي كانت لصالح هذا الأخير.

الثانية : في أواخر الستينات على أثر الفشل الذريع للولايات المتحدة في فيتنام وتمدد الإتحاد السوفياتي عبر العالم وتوسع النادي النووي.

الثالثة : في نهاية السبعينات عقب انهيار العمل بنظام بريتون وودز "Bretton Woods " إثر انخفاض قيمة الدولار وارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى عودة اليابان وأوروبا كقوى اقتصادية على الساحة العالمية.

الرابعة : في منتصف التسعينات حين بدأ الحديث عن أن الولايات المتحدة تواجه أزمة هوية قد تؤثر سلبا في استمرارها وأمنها وبالتالي في مكانتها الدولية.

الخامسة : تنبع بسبب قوة الصين الناهضة، وتعاقب المشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعانيها الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين خاصة الأزمة المالية التي هزّت الاقتصاديات الكبرى عام 2008. وتتجلى بعض علامات الانحدار الأمريكي في:

- كون الولايات المتحدة الأولى في الإنفاق العسكري والتكنولوجي، فهي تحتل مراتب متدنية في الجوانب الاجتماعية (الثامنة في متوسط عمر الفرد، الثامنة في الإنفاق على الصحة العامة، الثامنة عشر في معدل وفيات الأطفال، بالإضافة إلى تراجع التعليم في الأوساط الفقيرة والملوّنة و تفشي الجريمة) حتى أصبحت الولايات المتحدة تبدو وكأنها تتكوّن من أمتين منفصلتين (إعصار كا ترينا عام 2005 مثال واضح لذلك).

- خسائر الحروب التي خاضتها إدارة بوش الابن كلّفت الولايات المتحدة الأمريكية 24 تريليون دولار على المدى الطويل منها 19 تريليون من أموال دافعي الضرائب[32]. والتكاليف في ازدياد مستمر بسبب التضخم العالمي.

- الهزيمة النفسية للجيش الأمريكي، حيث أن ربع الجنود الأمريكيين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية . وحسب تقديرات الجيش الأمريكي فإن حوالي 472.000 جندي أمريكي يعانون من اضطرابات نفسية تؤدي إلى الكآبة والإحباط، العنف، والانتحار[33].

- ظهور قوى دولية منافسة، فإذا كانت الولايات المتحدة الممثل الأول على المسرح العالمي -بما يسمح لها بهذا التوجه الإمبراطوري- فإنه في المقابل هناك العملاق الصيني الذي يؤكد كل يوم وجوده الاقتصادي الفاعل على المسرح العالمي. كذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يعرف تطورًا متناميا وتزايدًا في عدد أعضائه .ولعل الإشارة الأكثر وضوحا والتي لا تحتمل المراوغة ما دعت إليه المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل من ضرورة التفكير في إحداث جيش أوروبي مشترك. بالإضافة إلى عودة روسيا القوية على المسرح العالمي.

مع كل الإمكانات التي تحظى بها الولايات المتحدة اليوم والتي جعلت منها قطبًا أحاديًا منفردًا يقود العالم، إلا أنها ما زالت تستشعر أن لديها الكثير من النقص الذي يهدد بقاءها واستمرارها ضمن الوضع الحالي. وهذا الشك في إمكانات الاستمرار والبقاء القوي والفاعل لا يحمله أولئك الذين يكرهون أمريكا ويتمنون زوالها فحسب، بل هو في إدراك أولئك الذين ساعدوا بكل ثقل في رسم سياسات أمريكا على مدى عقود من الزمن. و يُفصح زبغنيو بريزنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" عن هذا الهاجس الذي يجعله لا يرتقي بطموحه لبقاء زعامة أمريكا حتى لأكثر من جيل واحد، إذ يقول: " لسوء الحظ كانت الجهود المبذولة من أجل تحديد هدف مركزي وعالمي جديد للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة وإلى حد الآن ذات بعد واحد، حيث أخفقت في ربط الحاجة إلى تحسين الوضع الإنساني بضرورة المحافظة على مركزية القوة الأمريكية في الشؤون العالمية" [34].

أما عن مؤشرات تراجع التفوق الأمريكي فيمكن إيجازها في[35]:

- **المجال الاقتصادي**

انخفاض الناتج القومي الإجمالي الأمريكي مقارنة بالقوى الأسيوية أين بلغ معدل النمو إلى الضعف و أحيانا ثلاثة أضعاف مقارنة بالولايات المتحدة. إضافة إلى ارتفاع الثروة المحلّية داخل بلدان مثل الصين روسيا . في سوق المال أيضا تراجعت الولايات المتحدة كمركز عالمي وسوق للأوراق المالية والتبادلات التجارية لينتقل إلى لندن. بالإضافة إلى تحرك لإجراء المعاملات النفطية باليورو.

- **المجال العسكري:**

الإنفاق العسكري الأمريكي يفوق إنفاق العديد من الدول مجتمعة. لكن هذا لا يعدّ مؤشرا كافيا على القدرة العسكرية الأمريكية. فقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن إلحاق الضرر لا يتطلب كل تلك التقنية والترسانة النووية، كما أن مناطق النزاع التقليدية قد لا تحتاج إلى جنود أمريكيين مدربين ومسلّحين تسلحا جيدا أو حديثا. من جهة أخرى أثبتت الحرب على كل من أفغانستان و العراق عجز الولايات المتحدة في الحسم العسكري هناك، بل بالعكس فقد تورّطت قوة عسكرية عالية التقنية والمهنية مع مقاومة تقليدية محلية.

- **المجال السياسي و الديبلوماسي:**

تراجعت قدرة الولايات المتحدة في التأثير على الدول بخصوص العديد من القضايا. إذ لم تستطيع الضغط على إيران دون الترويكا الأوروبية، كما لا يمكنها التعاطي مع كوريا الشمالية دون الصين وروسيا. و بدورها أظهرت الأزمة السورية مدى عجزها عن الحسم والتأثير على المستوى السياسي و الديبلوماسي بسبب الموقف الروسي و الصيني الذي يؤشر على أن هناك تغيير في قواعد اللعبة على مستوى العلاقات الدولية وبالتالي نهاية عصر التفرد الأمريكي في إدارتها.

- **المجال الثقافي و التكنولوجي:**

أصبحت عولمة تكنولوجيا الاتصال بمثابة منافس قوي للولايات المتحدة من خلال استخدام المدونات والمواقع الإلكترونية في تقديم الأخبار والتحليلات.

إن اللغة والمفاهيم التي كان لها وقع في النفوس قبل خمسين سنة لم يعد لها هذا الأثر اليوم. فإذا كانت الولايات المتحدة تصنَّف بالدولة الأكثر تقدما . حيث يتمتع مواطنوها بالرفاهية والقدرة على تحقيق مطالبهم بقدر اتساع آفاق الحلم الأمريكي، فالوضع لم يعد كذلك اليوم. فهناك منافسون غيّروا مركز الجاذبية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم. و لا يعني هذا أن أمريكا لم تعد الأقوى والأغنى في العالم ،إنما يعني أن هناك أجيال جديدة من شعوب ودول العالم لم تعد في لهفة لتحذو النموذج الأمريكي على حد قول Bernard Kouchner وزير خارجية فرنسا الأسبق في ردّه على سؤال صحيفة Herald Tribune في مارس 2008، حول إمكانية الولايات المتحدة إصلاح الضرر الذي أصاب سمعتها خلال السنوات القليلة الماضية، فكان ردّه : "لن تعود سمعتها إلى سابق عهدها، فقد انتهى مفعول السحر"[36].

يمكن القول بأن مستقبل الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا مرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذه النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة. وفي حال تكيُّف الولايات المتحدة مع تلك التحولات المستجدة وتعاونها مع القوى الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلى نظام تعددي جديد من غير حروب ولا كوارث[37].

خاتمة

شهد التاريخ قيام إمبراطوريات عظمى، وشهد أيضا انحلالها واضمحلالها وتفككها. و رغم تعدّد النظريات المفسّرة لنشوء وصعود الإمبراطوريات في جميع مناطق العالم بدءًا من النظرية الحلزونية (العمرانية) لابن خلدون الذي شبّه عمر الدول بعمر الإنسان (الفتوة، الشباب ثم الشيخوخة) إلى نظرية شبنغلر (سقوط الغرب) ونظرية أرنولد توينبي (نظرية التحدي والاستجابة) إلى روستو الذي شبّه النمو الاقتصادي للبلدان العظمى بتحركات الطائرة من الإقلاع إلى التحليق ثم الهبوط، فإنها كلها تركّز على عملية الصعود والنزول، و هو ما يشبه إلى حد كبير المنحنى الطبيعي في علم الإحصاء أو دالة التوزيع الاحتمالي، إذ يكون الانتقال من منحنى مرتفع إلى القمة ثم منحنى تنازلي، و هو ما يفسّر كل الظواهر من حولنا حسب بعض العلماء. ولا يمكن استثناء حالة أو دولة من هذا القانون، فلكل أمة أو إمبراطورية مرحلة زمنية تصعد فيها لتسود تبعا لمعطيات ومتغيرات ذاتية و موضوعية، لتعود وتتقهقر فتسود عليها أمة أخرى جاء ت مرحلة صعودها لنفس الأسباب[38].

شكّل فوز اليمين المحافظ الجديد بالرئاسة في عام 2000، وإعلان إدارة بوش الابن عن استعداد واشنطن لخوض حربين في وقت واحد مرحلة جديدة من عصر التفوق العسكري الأمريكي الذي لا مجال لتحديه من زاوية تمدد الذراع العسكرية لواشنطن بصورة لم تحدث من قبل، مما جعل الولايات المتحدة تتحوّل من قوة عظمى إلى إمبراطورية وما يكسبها ذلك من قوة إمبريالية تمتلك القدرة على معاقبة المناهضين لها، وأن تصوغ القواعد العريضة للعبة منفردة "بالنظام الدولي الأمريكي". إلا أن التغيرات الضخمة والسريعة التي شهدها العالم جراء التدخلات العسكرية ونتائج الأزمة الاقتصادية دفعت العديد من المحللين لمناقشة تداعياتها المنتظرة على تماسك النظام الدولي، وانعكاسات سقوط الإمبراطورية و ذوبانها لتصبح قطبا من أقطاب متعددة [39]. حيث وضعت التغيّر في النظام العالمي نفسه على رأس القائمة مشيرة إلى أن العالم على أعتاب نظام عالمي جديد تماما بما يعنيه ذلك من طرق جديدة للتفاعل بين الدول على جميع المستويات.

نخلص، في نهاية الدراسة، إلى نتيجة مفادها أن نظاما دوليا جديدا آخذ بالتشكل على أنقاض النظام الدولي التي سعت الولايات المتحدة لبنائه منذ عقود، والذي تربعت على عرشه دون منازع. ورغم القول بأن التحوّلات الاقتصادية والسياسية الجارية اليوم لا تنبئ بالنسبة إلى البعض بأن القرن الحادي والعشرين سيكون أمريكيا باعتبار أن الهيمنة الأمريكية ستكون هي الصفة الطاغية على النظام في الأمد المنظور، إلا أن التحليل الأبرز هو الذي يقول أنه بالرغم من الضجة السائدة اليوم حول مقولة" الإمبراطورية الأمريكية"[40] و جبروتها العسكري، فإن الإمبراطورية الحقيقية هي" إمبراطورية التاجر" المشكّلة من الشركات المتعددة الجنسيات و حكومات الاقتصادات الكبرى

والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات التجارية العالمية معتبرا أن الولايات المتحدة ليست سوى محور هذه الإمبراطورية و المدافع العسكري عنها وليست الإمبراطورية في حد ذاتها.

الهوامش :

[1]- مالك عوني: صناعة المستقبل "نحو إطار لفهم موقع التاريخ من التغيرات العالمية الراهنة"، **مجلة السياسة الدولية**، 2012/07/27

http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=

[2] - Immanuel Walerstein :**Mondialisation ou ère de transition ?** Dans Français Chesnais : une nouvelle phase de capitalisme ? Semaine marxiste enjeux contemporains, Paris, édition syllepse, 2001, pp 71-94.

[3]- بول كينيدي: **صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**، تعريب حسام الدين مصطفى، دار سعاد الصباح ،الكويت ، 1993، ص 13.

[4]- روبرت جيلبين : **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999، ص 137.

[5]- Rader trout : **the economics of feudalism**, New York Gordon and breach, 1971 , p 46.

[6]- مالك عوني: صناعة المستقبل: نحو إطار لفهم موقع التاريخ من التغيرات العالمية الراهنة، **السياسة الدولية** (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد، 179، جويلية 2012، ص 4.

[7]- نفس المرجع ، ص4.

[8]- المرجع نفسه ص 4.

[9]- السيد أمين شلبي: الدرس السوفياتي: احتمالات الانهيار الإمبراطوري للولايات المتحدة، **السياسة الدولية** (ملحق تحولات إستراتيجية) العدد 179، جويلية 2012 ، ص 16.

[10]- ديفيد هارفي: **الإمبريالية الجديدة**، تعريب وليد شحادة، بيروت الحوار التقاضي 2004، ص 11.

[11] - Robert Keohane : Hegemony and After what can he said : about the future of American global leadership ? **foreign affairs**.com P1 .

[12]- روبرت كيوهان: مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الأمريكي، ترجمة وقراءة أحمد محمد أبو زيد، **المستقبل العربي** ، العدد 404، أكتوبر 2012، ص 43.

[13]- عاطف الغمري: **أمريكا في عالم يتغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 9.

[14]- روبرت كاغان: **الفردوس والقوة: أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد**، تعريب فاضل جتكر، بيروت الحوار الثقافي 2004، ص 99.

[15]- Henry R Luce: **The American century** first published in life magazine, 17 February 1941.

[16]- عاطف الغمري، مرجع سابق، ص 10.

[17]- نفس المرجع ، ص 11.

[18]- روبرت كيوهان: مرجع سابق ص 49.

[19]- Richard Haas : **The Age of Nonpolarity** What Will Follow U.S. Dominance

http://www.foreignaffairs.com/articles/63397

[20]- روبرت كيوهان: مرجع سابق ص 50.

[21]- عمرو عبد العاطي: الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال، **السياسية الدولية**، العدد 173، جويلية 2008،ص 224.

[22]- المرجع السابق،ص 225.

[23]- زبيغنيو بريزنسكي: **رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة**، ،ترجمة سليم أبراهام ،مراجعة جورج عيسى،دار علاء الين للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الثالثة ،دمشق، سوريا،2007، ص ص16-26.

[24]- غازي شعيا: النظام الجديد مدّول لا معولم (العولمة الثقافية والنظام) **شؤون الأوسط**، السنة 14 العدد 113، شتاء 2004، ص 121.

[25] - Martine Azuelos : **les états Unis et la mondialisation dans mondialisation et domination économique : la dynamique Anglo-Saxon** ,coordonné par marie Claude Esposito et Martine Azuelos ; Paris, économique, 1997, p 197.

[26]- تريفور إيفانز: **مواطن الضعف في الصرح الاقتصادي في الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية**، ترجمة نور الأسعد وماري سعادة: بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 185.

[27]- عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بين الاختبار والرفض، **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 275، جانفي 2002، ص 67.

[28]- دانيال وارنر: السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة: **دراسات عالمية**، 15 أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997، ص 14.

[29]- موله عبد الله: الولايات المتحدة والنظام العالمي من الهيمنة، **شؤون الأوسط**، السنة 14، العدد 113 شتاء: 2004، ص 99.

[30]- فارس أبي صعب : التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، العدد 389، جويلية 2012، ص 97.

[31]- روبرت كيوهان: مبني للمجهول، مرجع سابق، ص 44-45.

[32]- مولاي المصطفى البرجاوي: نهاية التاريخ أم بداية أفول نجم الإمبراطورية الأمريكية http://www.alukah.net/Web/culture

[33] -http://www.lefigaro.fr/international/2012/01/20

[34]- سيد كامل الهاشمي: أولويات الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، **جريدة الوسط البحرينية**، 20 أفريل 2003

[35]- عمرو عبد العاطي: مرجع سابق ،ص 224.

[36]- المرجع السابق ص 11.

[37]- عمر عبد العاطي: اللاقطبية " تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، 2011/8/2
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1571.aspx

[38]- مولاي المصطفى البرجاوي: **نهاية التاريخ.. أم بداية أفول نجم الإمبراطورية الأمريكية؟**

http://www.muslm.org/vb/showthre

[39]- يحيى الجمل: الإمبراطوريات صعودًا وسقوطًا، **مجلة العربي**، العدد 568 مارس 2006، ص91 .

[40]- سامي نائير: **الامبراطورية في مواجهة التنوع**، بيروت ، دار الفارابي، 2006،ص30.